دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دراسات : إسرائيل و خيارات الأمن و السلام
المصدر:	المجلة العربية للعلوم السياسية
الناشر:	الجمعية العربية للعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	مخادمه، ذياب
مؤلفين آخرين:	محمود، خالد وليد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع 19
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	يوليو
الصفحات:	51 - 74
رقم MD:	461154
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المقاومة المسلحة ، إسرائيل ، السياسة الأمنية ، الصراع العربي الإسرائيلي ، اتفاقيات السلام، الجوانب الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/461154

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

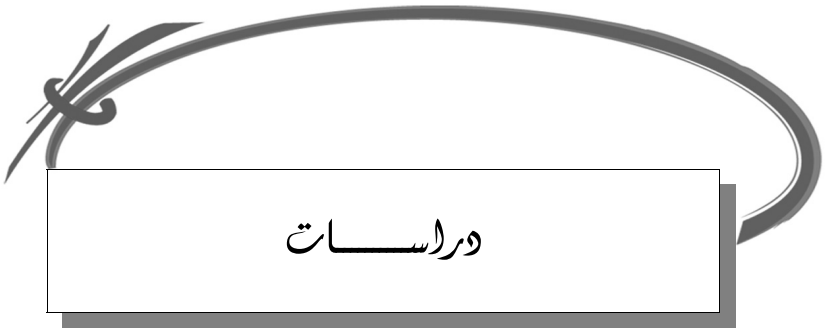
دراســـــات

إسرائيـــل وخيـــارات الأمـــن والســـلام(*)

ذياب مخادمة

أستاذ العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

خالد وليد محمود

باحث متخصص في الموضوع الإسرائيلي.

مقدمة

ـ ١ ـ

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل العوامل والمحدّدات التي ساهمت بصورة أو بأخرى في خلق المناخ الأمني المعقّد المحيط بإسرائيل، تحديداً الفترة الزمنية من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٦؛ وإبراز مصادر التهديد التي لحظتها الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في تلك الفترة، سواء المهدّدات الداخلية التي تتمثل بالمقاومة الفلسطينية، والخطر الديمغرافي، أو الخارجية المتمثلة بإيران وبرنامجها النووي، والصواريخ البالستية، والإرهاب والأصولية الإسلامية، والجبهة الشمالية: سورية وحزب الله، كذلك إعطاء تصور مستقبلي لمعالم استراتيجية إسرائيل الأمنية واستشراف مستقبلها، وبالتالي فإن ما تم طرحه في هذه الدراسة على بساط البحث والتقويم هو ردّ على تساؤلات، مثل: ما التغيّرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي في الوقت الراهن؟ وما التهديدات التي باتت تواجهه؟ وكيف ستكون انعكاساتها على مستقبل الأمن الإسرائيلي؟ وتأسيساً عليه، فإنه كحالة تطبيقية لهذا التساؤلات، تُعنى هذه الدراسة، بتناول الصيغ التقليدية، والمستجدات الخاصة، التي يواكبها أمن إسرائيل، وتغيّر سلم التهديدات المتصورة في ظل تغير المعطيات الاستراتيجية والسياسية في المنطقة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة من أجل معرفة استراتيجية إسرائيل الأمنية وسياساتها الحالية والمستقبلية، وتأثير ذلك في مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي عموماً،

(*) هذا البحث هو في الأصل الفصل الرابع من كتاب: خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي... الواقع والمستقبل** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧).

والفلسطيني ـ الإسرائيلي بشكل خاص، وكذلك في مستقبل عملية السلام في المنطقة. وترى الدراسة أن وضوح معالم السياسات الأمنية الإسرائيلية سيحدّد ملامح التعامل معها.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، استندت الدراسة إلى المنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن «المستجدات التي طرأت على النظرية الأمنية الإسرائيلية في العقد الأخير من القرن العشرين، أفضت إلى جعل الأمن الإسرائيلي أكثر تهديداً من ذي قبل».

ـ ٢ ـ

حكم رؤية إسرائيل الأمنية ودورها في المنطقة، تاريخ محدّد، هو تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وهو تاريخ ما زال يحتفظ بتأثيراته القوية والمباشرة في صوغ تلك الرؤية. ولذا نجد تاريخ الصراع هذا يصبغ المفاصل الرئيسية لرؤية إسرائيل للتسوية بمكوّناتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، كما انعكست تأثيراته في إدارتها المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف. ولعل هذا التأثير يبرز واضحاً في الشروط التي تضعها القيادة الإسرائيلية لمنع قيام دولة فلسطينية، وتأجيل بت القضايا الأساسية المتعلقة بالسيادة على الأرض، ومصير القدس والمستوطنات والحدود وقضية اللاجئين. ومن هنا، تأتي أهمية البعد الأمني في اتفاق السلام الإسرائيلي ـ المصري، واتفاق «إعلان المبادئ» مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩١، وما تبعه من اتفاقيات تفصيلية، وفي الاتفاق مع الأردن عام ١٩٩٤، والمشاريع الإسرائيلية المطروحة على كل من سورية ولبنان، كما يمكن ملاحظته في طروحات إسرائيل الأمنية والإقليمية، وتظهر آثاره في التصورات الإسرائيلية وطبيعة العلاقات الاقتصادية المستقبلية.

سيحاول هذا البحث، توضيح خيارات الأمن والسلام بالنسبة إلى إسرائيل من خلال أربعة مباحث: يعرض **المبحث الأول** أولويات السلام والأمن لإسرائيل، أما **المبحث الثاني**، فيتعرض للآثار التي تركتها عملية السلام في السياسة الأمنية الإسرائيلية، ويأتي **المبحث الثالث** لإلقاء الضوء على التصورات الإسرائيلية وطبيعة العلاقات الاقتصادية المستقبلية التي تؤمن لها أمنها من خلال استبدال أمن الحدود بأمن الأعماق الاقتصادية، وفق طروحات مشروع الشرق الأوسط الجديد. وسيعرض **المبحث الرابع** رؤية حول مستقبل الأمن الإسرائيلي.

أولاً: أولويات الأمن والسلام في المفهوم الإسرائيلي

تصدّرت نظرية الأمن الإسرائيلي، التي تبلورت ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي، فما بعد، الرغبة المعلنة في إحلال السلام، إلا أن قادة إسرائيل، اعتبروا «الأمن» الهدف الحقيقي والأهم. فالسلام في المفهوم الإسرائيلي يعني فرض الاستسلام على العرب، وذلك لأنه يفرض من موقع «القوة». إذا ظهرت إسرائيل أمام العرب قوية إلى درجة يصعب

قهرها بالقوة، فإن الطريق تكون عندئذ قد فتحت للمفاوضات المباشرة وللسلام»[١]، وقد أكد بن غوريون المفهوم ذاته حين قال «إنه الطريقة الوحيدة لإقناع العرب لصنع السلام هي رؤية إسرائيل قوية»[٢].

وبناء على ذلك، يتضح أن العناصر الأساسية للأمن الإسرائيلي تعطي مؤشراً على مدى التخطيط الدقيق للاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، والتوافق التام في ما بينها ليجعلها دائماً في تصاعد مستمر. فبعد أن استطاعت إسرائيل أن تصل إلى هذه المرحلة من النجاح، فإنها ترى أنه يجب عليها هذه المرة ألا تكتفي بتسوية لا تقل عن معاهدة سلام مصحوبة بتسويات أمن متبادلة وفعالة، وهي تتطلع إلى عقد معاهدات سلام وإقامة علاقات متبادلة وتعاون مع الدول العربية، عن طريق الدول في مفاوضات مباشرة ــ سرية أو علنية ــ مع كل دولة عربية أو مع الدول العربية مجتمعة، لتستطيع استيعاب ما حققته من نصر والاستعداد لمرحلة أخرى جديدة. لذلك فهي تتمسك حالياً ببعض العناصر الأساسية لتحقيق أمنها حتى في حالة الوصول إلى حلّ سلمي أو سياسي للمشكلة، وقد جاءت هذه العناصر على لسان إيغال آلون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، وهي تنحصر في ثلاثة عناصر أساسية، هي[٣]:

ــ احتياجات أمن إسرائيل.

ــ الميل التاريخي للشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل.

ــ الإمكانيات السياسية.

ويحتوي كل عنصر من هذه العناصر على عدة نقاط مهمة ومعقّدة، وهي في حدّ ذاتها تلقي ضوءاً على أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في المرحلة القادمة.

ويتضح من الأدبيات العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية أن مسيرة السلام لم تسهم حتى الآن على مستوى المؤسسة العسكرية في تكوين توجّه نحو البدء بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام، بل يمكن القول إن الفكر العسكري الإسرائيلي يتجه نحو التخطيط لتصوّرات واحتمالات تندرج جميعاً في خانة حالة الحرب والنزاعات المسلحة، وليس هناك ملمح أو دليل في الفكر العسكري الإسرائيلي يوحي بأن حالة السلم التي كانت وفق الرؤية الإسرائيلية قد تركت أي أثر أو تغيير يذكر في فكر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وثمة مرجع استراتيجي يلقي الضوء على الفكر الاستراتيجي العسكري، خاصة في ما يتعلق بمستقبل هذه القوة والاتجاهات العامة له، حيث يؤكد أن عملية السلام لن تؤدي إلى تغيير الاتجاهات الموجودة حالياً في المنطقة، وإذا ما تمت، فإنها ستؤدي إلى تطور في اتجاهين

(١) بارزيلاي إسرائيل، وزير الصحة الإسرائيلي السابق في: **جيروزاليم بوست**، ١٩٦٧/٨/١٠ (بالعبرية).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) «أضواء على الاستراتيجية الصهيونية، «دراسات استراتيجية، النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ٢٠٠٥. انظر: <http://www.fateh.net/public/newsletter/index%202005.htm>.

متوازيين: **أولهما** زوال الدوافع العربية لشنّ هجوم عسكري على إسرائيل، و**ثانيهما** أن الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ محتلة سيولد إغراءً لاستغلال ضعف إسرائيل النسبي في المعطيات الاستراتيجية الجديدة التي ستنشأ في حال شنّ هجوم مفاجئ ضد إسرائيل. وعليه، فإن تسوية النزاع لا يعني أن التناقضات الأساسية قد أزيلت، وخاصة أن عملية التسوية لا تنطلق من تحول تاريخي لدى الطرف العربي الذي حدث لديه تحوّل ناجم عن روح برغماتية على أساس معايير الجدوى، لذا فإن القوة العسكرية القادرة هي الأساس الذي تضمن ردع العرب عن الصراع العسكري(٤).

فثمة خبراء في الأمن الإسرائيلي(٥) وجدوا في عملية السلام عائقاً أمام الاستمرار في تطوير المؤسسة العسكرية بالزخم المطلوب، كما اعتبروا الانسحابات الناجمة عنها ضمن قاعدة الأرض مقابل السلام، خطراً على أمن إسرائيل، كونها تجردها من العمق الجغرافي المطلوب، على الرغم من تطور نوعية الأسلحة الحديثة في الشرق الأوسط، التي باتت قادرة على تخطّي الحواجز الجغرافية، مثل الصواريخ البالستية. لذا، فإن إسرائيل ما زالت تضفي أهمية كبيرة على العمق الجغرافي الذي يراه قادتها أساسياً لاستيعاب أي هجوم عربي مباغت، وتوفير الوقت اللازم لتعبئة فرق الاحتياط الإسرائيلية، وخصوصاً على جبهتي الجولان وغور الأردن(٦).

يعني هذا أن السلام لا يشكل ضمانة لعدم قيام حرب بأي صورة، وعلى أي شكل، حيث إن السلام يمكنه أن يفرض صعوبات على شنّ الحرب، لكنه لن يكون عائقاً يحول دون نشوبها(٧).

في هذا السياق، واصلت إسرائيل تصريحاتها بشأن استعدادها للحرب، وذلك على الرغم من النجاحات التي جنتها من وراء عملية السلام، وخصوصاً على المسارين الفلسطيني والأردني. فقد جاء على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، يتسحاق رابين، أن «على إسرائيل أن تكون مستعدة لخوض حرب في المستقبل»(٨). ويبدو أن هذا كان

(٤) «أمن إسرائيل في عصر السلام، ندوة التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي،» العدد ٩٩، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦، ص ٢.

(٥) جبرائيل بن دور: هو أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الأمن الوطني في جامعة حيفا.

(٦) Ephraim Kam, «The Jordan Valley - An Area of Vital Security to Israel in a Changing World,» *Strategic Assessment*, vol. 3, no. 4 (January 2001), p. 3.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(٨) قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع إعلان المبادئ مع إسرائيل سنة ١٩٩٣، اعترفت فيه المنظمة بشرعية وجود إسرائيل، واعترفت الأخيرة بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وتلاه عدة اتفاقيات مرحلية تبيّن تدرّج انتقال السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية. وتم تأجيل الاتفاق بشأن مصير اللاجئين، والقدس، والحدود، إلى مفاوضات مستقبلية، دعيت مفاوضات الحل النهائي. واستلمت السلطة الفلسطينية زمام الأمور في «غزة وأريحا أولاً»، وفي مراحل لاحقة استلمت الحكم في باقي مدن الضفة الغربية.

يهدف إلى دفع الأطراف العربية المنخرطة في عملية السلام إلى احتواء العناصر المتطرفة، خاصة الإسلامية منها، في حين أن الرئيس المصري حسني مبارك اعتبر هذه التصريحات «خطيرة جداً ولا تتناسب مع جهود السلام في المنطقة[٩].

بناء عليه، احتلت مسألة الأمن في كل المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية التي تمت بدءاً من اتفاقات رودس عام ١٩٤٩، وحتى آخر جلسة أو لقاء إسرائيلي سوري رسمي أو غير رسمي، موقعاً مركزياً في الأولويات الإسرائيلية، وظلّ هاجس الأمن حاضراً بقوة في سير المحادثات والمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية. فقد احتلت مسألة الأمن حيّزاً كبيراً في مفاوضات مدريد عام ١٩٩١ واتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وفي ما بعد اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤، وساهمت بقوة في تعطيل تقدم المفاوضات في أكثر من محطة. والتدقيق في الشق الأمني من اتفاق أوسلو ١ وأسلو ٢ يؤكد نجاح الجانب الإسرائيلي في ابتزاز الجانب الفلسطيني، وفرض شروط أمنية قاسية مسّت بالسيادة الفلسطينية على الأرض والصلاحيات التي منحت لها، طيلة فترة المرحلة الانتقالية. وبيّنت المفاوضات والاتفاقات أن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية لا يعني الإقرار بالحقوق الفلسطينية، كما نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.

على سبيل المثال، جاءت المواد السياسية والأمنية في معاهدة وادي عربة (اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤) لتمهّد الطريق للتكامل الإقليمي الأردني ـ الإسرائيلي، من إعلان الاعتراف المتبادل، وإلغاء حالة العداء (المادة الثانية)، إلى التعهد بعدم الدخول في أي حلف أو السماح بأي عمل يقوم به طرف ثالث ضد أحد الطرفين الموقّعين على المعاهدة (المادة الرابعة)[١٠]، إلى الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية متكاملة وعلاقات اقتصادية وثقافية طبيعية (المادة الخامسة)، والنقطة الأخيرة بالتحديد تعادل إقامة علاقات تطبيعية على أساس اتفاق منفرد، غير مقتصرة على إزالة حالة العداء أو حتى على إقامة علاقات دبلوماسية باردة.

(٩) **الخليج** (الشارقة)، ١٣/١/١٩٩٥.

(١٠) لقد عالجت المادة الرابعة مسألة الأمن، فتضمنت ديباجة أعادت تعهد الطرفين بالامتناع من التهديد بالقوة أو باستعمالها من جانب أحدهما ضد الآخر، والامتناع عن اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة للتأكد من عدم السماح باستخدام أراضي أي طرف لممارسة أعمال أو تهديدات بالعداء أو التخريب أو العنف ضد الطرف الآخر. ودعت المادة ذاتها إلى الامتناع عن الدخول في ائتلاف أو تحالف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته أو الترويج له، أو التعاون معه إذا كانت أهدافه ونشاطاته تتضمن شنّ العدوان أو أية أعمال عدائية ضد الطرف الآخر، كما نصّت على عدم السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيها في أحوال يمكن أن تخلّ بسلامة الطرف الآخر. إضافة إلى ذلك، فقد نصت المادة الرابعة على تعهد الطرفين بالتعاون على مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، واتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف، ولمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها، وكذلك منع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة إذا كانت تهدّد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله، كذلك التعاون على منع التسلل عبر الحدود ومكافحته.

يتضح للباحث مما سبق أن استراتيجية العلاقة التي تربط إسرائيل بجاراتها من الدول العربية ترتبط بمفهوم الأمن، وبمفهوم مصادر التهديد الرئيسية والثانوية التي تتعرض لها. ومما لا شك فيه أن اتفاقيات الحكم الذاتي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وما تبعها من اتفاقيات ترسيم حدود بين الأردن وإسرائيل، وقبل ذلك اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، ترتبط ارتباطاً عضوياً بمهدّدات الأمن الإسرائيلية، بل إن إدراك ومضمون تلك المهدّدات، أصبح إلى حدّ كبير، متغيّراً تابعاً لترتيبات الأمن والالتزامات السياسية التي نصّت عليها تلك الوثائق.

ثانياً: عملية السلام وأثرها في الأمن الإسرائيلي

كما رأينا في المبحث السابق، فإن التصور الإسرائيلي ينطلق في تبنّيه فرضية السلام الدائم والشامل مع الأقطار العربية أو مع البعض منها، من اعتبار أن السلام من شأنه أن يقلل من الاندفاعات والرغبات الحادة في التوجّه نحو أنماط وحدوية تشكل تهديداً لأمن إسرائيل، ذلك أن السلام يعني إنهاء الحرب، وبالتالي اعتراف العرب بإسرائيل والحفاظ على الحدود القائمة والسلامة الإقليمية لها ولجيرانها، وإنهاء المقاطعة والحصار العربي، وإقامة علاقات كاملة معها. وبمعنى آخر، فإن العلاقات العربية مع إسرائيل، وفي ظل سيادة العوامل التي تغذّي الصراع، ستكون علاقات قائمة على أساس الاستعداد الدائم لخوض حرب محتملة، ومثل هذا الوضع سيوفر للعرب عوامل ضغط قوية تدفع عنهم ــ على الأقل ــ تهديد أمن إسرائيل إذا كان هناك شكل من أشكال التضامن العسكري، وبالتالي فإن سيادة حالة من الاستقرار في ظل سلام يحكم علاقة إسرائيل بالأقطار العربية عموماً، والفلسطينيين خصوصاً، من شأنه أن يضعف الاعتبارات المتحكمة بالصراع، وبموجب هذا المبدأ تم تقييد وتجميد دور مصر في عملية الصراع العربي ــ الإسرائيلي، فضلاً عن تحييد قوى عربية أخرى في إطار عملية التسوية: الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد أثارت اتفاقيات السلام، بين كل من إسرائيل ومصر والأردن والفلسطينيين، مجالاً جديداً من المسائل الأمنية لدى المنظّرين الإسرائيليين، بشأن معرفة إلى أي حدّ ينبغي لمسيرة السلام أن تغيّر أو أن تؤثر في الاستراتيجية الإسرائيلية.

إن اعتراف القادة الإسرائيليين بعدم قدرة إسرائيل على حلّ النزاع بالطرق العسكرية فقط، قد حفزت هؤلاء القادة على البحث عن حلول سياسية، غير أنه في عام ١٩٧٩ انكسر طوق العداء العربي تجاه إسرائيل، إذ أدى اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، والتسويات الأمنية المشمولة به، إلى تقليص التهديد العسكري (مع أنه لم يلغه نهائياً) تجاه إسرائيل من جانب أقوى وأكبر دولة عربية، مع خلق فرصة لحل أشمل للنزاع. وقد جاء في ما بعد «اتفاق أوسلو» مع الفلسطينيين، ومن ثم «اتفاق وادي عربة» مع الأردن، ليعزّزا هذا الاتجاه. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإسرائيليين لا يزالون يعتقدون بأن سورية والفلسطينيين يهدّدون أمنهم، لكنهم لا يشكّلون بمفردهم خطراً على الوجود الإسرائيلي.

يبدو أن إدراك القيادة الإسرائيلية غياب إمكان إحراز نصر استراتيجي على الدول العربية، إضافة إلى تأثير الأيديولوجيا الصهيونية، قد وفرا أرضية لهيمنة الشأن الأمني على رؤية تلك القيادات لمكوّنات التسوية السياسية التي تطلبها. ولذا، فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات لامتكافئة، تسيطر على طروحات إسرائيل الأمنية مع جوارها الفلسطيني والعربي كجزء من تنظيم شروط «اندماجها» الإقليمي في مرحلة ما بعد تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهناك أدلة على ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ احتلال الترتيبات الأمنية والعسكرية حيّزاً مهماً من اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة اللاحق مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويسري هذا على تدابير تضمّنها الاتفاق مع الأردن. ونجد أن ثمة إصراراً إسرائيلياً على تضمين الاتفاقيات مع الدول العربية بنوداً تفرض على الجانب العربي مناطق واسعة نسبياً منزوعة السلاح، وإدخال تعديلات على الحدود لمصلحة توسع إسرائيل، وإعادة النظر في بنية الجيوش العربية، وتخفيض حجومها، وتقليص قدراتها الهجومية. من هنا، تتمسك إسرائيل بمطلب أن يتضمن اتفاق السلام مع سورية أيضاً عملية نزع سلاح مناطق تتجاوز حدود الجولان، في مقابل نزع سلاح مساحة رمزية في الجانب الإسرائيلي، وذلك على غرار ما حدث مع مصر، وحرصها، أي إسرائيل، ألا تؤثر التسوية السلمية مع الدول العربية في الموارد المائية، وإصرارها على أن يأخذ الانسحاب الإسرائيلي من الجولان فترة زمنية تسمح لإسرائيل بتقويم الترتيبات الأمنية المعتمدة، وأن يشمل الاتفاق مع الأردن تحديداً خطوط انتشار القوات العسكرية الأردنية، واعتبار إسرائيل بقاء الكيان الفلسطيني منزوعَ السلاح (خارج وجود جهاز قوي للشرطة الفلسطينية) كشرط من شروط التسوية وإقامة دولة فلسطينية.

ـ وجود توجّه واضح لدى المخطّطين الاستراتيجيين الإسرائيليين إلى إقامة نظام أمني إسرائيلي ـ أردني ـ فلسطيني، يرتبط لاحقاً، عبر إسرائيل، بنظام أمني إسرائيلي ـ سوري ـ لبناني. ويأتي هذا في سياق سياسة تحويل أي انسحاب تقوم به إسرائيل من أراض عربية محتلة إلى رصيد أمني لها. وثمة تصور يبديه القادة الإسرائيليون، ومنهم شمعون بيريس، يختزل عملية السلام إلى عملية توليد مصالح اقتصادية متبادلة يرتبط بتأسيس نظام إقليمي جديد فيها[١١].

ـ تحويل مرحلة «الحكم الذاتي» الفلسطيني المنصوص عليها في «اتفاق أوسلو» إلى مرحلة اختباريه لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، يكون مقياسها أمن المستوطنات الإسرائيلية وجيشها داخل مناطق الحكم الذاتي والمناطق المحتلة، وأمن مواطنيها بصورة عامة. كما أن إسرائيل تنظر إلى التجمعات الفلسطينية الموجودة في الدول العربية، وفي

(١١) شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ٣٤.

إسرائيل نفسها (عرب ١٩٤٨) من منظور أمني، وتشترط أن تقبل الدول العربية التي تستضيف تجمعات فلسطينية، الموافقة على مبدأ «توطينهم»، وتربط مساواة معاملة مواطنيها الفلسطينيين بمواطنيها اليهود بالحل الشامل والمنسجم مع شروطها[١٢].

ـ النظر إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنية التي يمكن أن يؤديها، أي كعازل بينها وبين سائر الدول العربية، ومطالبته بالبقاء خارج أي تحالفات أو معاهدات سياسية أو عسكرية تسمح بوجود قوات غير أردنية على أراضيه. كما تلمح إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه أو يؤديه الأردن للمحافظة على أمن إسرائيل. وفي هذا السياق، كشفت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية عن وثيقة سرية لمفهوم الأمن الإسرائيلي طرحت في تقرير اللجنة العسكرية ـ المدنية برئاسة دان مريدور[١٣]، وتم رفعها إلى وزير الدفاع الإسرائيلي السابق شاؤول موفاز. وقد تضمنت التوصية الثالثة من الوثيقة ما يلي: «للأردن أهمية استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل ويجب المساعدة على استقراره»[١٤].

أما عن وجود تغييرات في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية الحالية في ظل مسيرة السلام، فيمكن القول إن سياسة الأمن الإسرائيلية تمر في الأعوام الأخيرة بتغيّرات جذرية، وأهدافها باقية كما هي (حماية وجود الدولة وأمن مواطنيها)، وحتى الظروف الجغرافية ـ السياسية لم تتغيّر، وما تزال إسرائيل جزيرة يهودية صغيرة في محيط عربي مسلم، وستبقى هكذا. ولكن قائمة الأعداء والأخطار كتبت من جديد، وباتت الدبلوماسية تحلّ شيئاً فشيئاً محل المواجهة العنيفة في الحوار مع العرب: «إن التهديد التقليدي لهجوم عربي لاحتلال إسرائيل، أو إعادة الأراضي المحتلة، بات أمراً مستبعداً أكثر من أي وقت مضى، والإسرائيليون مقتنعون بأن الخطر العسكري الذي تتعرض له إسرائيل لا يكمن في غزو الدبابات، وإنما في إطلاق صواريخ أرض ـ أرض على المؤخرة الإسرائيلية[١٥]. فالسياسة الأمنية الإسرائيلية الجديدة تميل إلى اعتبار اتفاقيات السلام التي تدعهما الولايات المتحدة العامل المركزي في حماية الأمن القومي الإسرائيلي ومنع الحرب، وتعتبر بنود الأمن أهم البنود في الاتفاقات مع مصر والأردن والفلسطينيين، وفي المفاوضات العالقة مع سورية. وإلى جانب الميل إلى تحقيق الأمن بوسائل سياسية، تمسكت إسرائيل بمواصلة سباق التسلح، القوة العسكرية الحيوية بالنسبة إليها حتى يواصل العرب طريق السلام، ويحترموا الاتفاقات في المستقبل[١٦]. بناء على ذلك، فإنه على الرغم من كل ما تم إنجازه عن طريق التسوية السلمية بين إسرائيل والعرب لغاية الآن، إلا أنه لم يضعف من النزعة الإسرائيلية

(١٢) جميل هلال، «المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي،» **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٢ (١٩٩٥)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(١٣) وزير إسرائيلي سابق من حزب الليكود.

(١٤) **هآرتس**، ٢٠٠٦/٤/٢٤.

(١٥) ألوف بن، «تلطيف لغة المواجهة،» **هآرتس**، ١٩٩٣/١٠/٨.

(١٦) المصدر نفسه.

في جنوحها إلى تعظيم الأولويات العسكرية لتأمين متطلباتها الأمنية. فالرؤية الأمنية الإسرائيلية تذهب في تأكيدها أن إسرائيل ينبغي أن تكون في حالة استعداد للحرب ضمن المديين المتوسط والبعيد، وأن السلام العربي ـ الإسرائيلي «سيكون سلاماً مسلحاً»، وأن ما سيجعله ممكناً هو «التوازن المسلح الذي يصون ويحفظ قدرة إسرائيل، واعتماداً على قواها الذاتية فقط، على صدّ أية هجمات أو مبادأة عسكرية عربية»(١٧).

بالتالي، يمكن قراءة المعادلة الأمنية الإسرائيلية في رؤيتها لموضوعة السلام، إلى أن «إقامة سلام مع بلد عربي أو أكثر لا تقلل ـ بالنسبة إلى إسرائيل ـ من فرص الحرب، بل تزيدها في الواقع»، فاتفاق السلام سمح لإسرائيل، ومن خلال تقليصه المخاطر الجدية للحرب على الجبهة المصرية والأردنية بـ «تركيز قوة أكبر لشنّ الحرب على الجبهات الأخرى، بمعنى أنه كلما قويت قوات الدفاع الإسرائيلية، زادت فرص مبادرة إسرائيل إلى شنّ حرب».

ويمكن تلخيص أهداف الموقف الإسرائيلي من السلام مع العرب بالنقاط التالية:

١ ـ إن جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يكمن في المشكلة الفلسطينية أو المناطق المحتلة، بل أساساً في مدى التقبل العربي للوجود الإسرائيلي، والإقرار النهائي بشرعيتها في ظل حدود معترف به.

٢ ـ إنهاء حالة الصراع مع الدول العربية، وإن عملية إنهاء الحرب ومنع وقوعها من خلال اتفاقيات السلام مع الدول العربية والضمانات البديلة لا يكفي لتحقيق السلام المنشود، وإن ذلك يتحقق من خلال:

ـ الحرص على بقاء إسرائيل متفوقة عسكريًا بشكل دائم حتى بعد تحقيق السلام، ووجود ضمانات دولية، وتحطيم نظرية الأمن القومي العربي، مما يحرر إسرائيل من أعباء الإنفاق العسكري المتواصل.

ـ إنشاء علاقات مشتركة وطبيعية بينها وبين العرب تضمن نفاذ إسرائيل إلى المجتمعات العربية، والسيطرة على مقوّماتها الاقتصادية، واختراق المقوّمات الثقافية للأمة العربية القائمة على رفض الوجود اليهودي في فلسطين.

٣ ـ إن السلام في المنطقة سيوفر الفرصة لإسرائيل لتكون الدولة القائدة في منطقة الشرق الأوسط، التي تعمل على ربط المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تسيطر عليه الرأسمالية اليهودية والغربية، وفي الوقت نفسه تتحول المنطقة العربية إلى سوق استهلاكي للبضائع والصناعات الأجنبية، وأيد عاملة رخيصة للاستثمارات الإسرائيلية والأجنبية.

---

(١٧) دان هوروفيتز وموشي ليساك، **الديمقراطية والأمن في حالة صراع مستديم** (عمّان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٣٢.

وحول صورة الأمن الإسرائيلي في الطريق إلى سلام مع الدول العربية، هناك إصرار إسرائيلي على ما يسمى «مركبات الأمن الحيوية» في أي تسوية مستقبلية، وأهمها: إن التسويات الأمنية المستقرة ستفرض على إسرائيل تبنّي سياسة أمنية حذرة، وإن سلاماً شاملاً في المنطقة سيغيّر الأهمية النسبية للأرض المحتلة، وستحتاج إسرائيل من أجل ضمان السلام إلى بنية تحتية أمنية متقدمة، وإلى ترتيبات رقابة على الأسلحة، وأن الأسس الأمنية التي ستكون حيوية في أوقات السلام تبدأ بضرورة تنمية فكر الدرع الاستراتيجي لتجنب التهديدات الوجودية.

بالعودة قليلاً إلى الوراء، يتضح للباحث أن نتائج المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، منذ انتهاء المرحلة الانتقالية التي أسسها اتفاق أوسلو في ٤ أيار/مايو ١٩٩٩، وانتهاء مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، وبدء مفاوضات الحل النهائي، كانت المسائل التي تتعلق بصميم الأمن، خاصة بالنسبة إلى إسرائيل، هي الفاصل في التقدم نحو محادثات الحل النهائي، فأكثر من مرة اقترب الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من موضوع الدولة الفلسطينية وقضايا الحل النهائي: القدس، اللاجئون، الحدود، الاستيطان، المياه، مستقبل العلاقة الثنائية ومع الجوار. وكلها مسائل حساسة وسريعة الاشتعال، ويعتبرها الطرفان قضايا مصيرية. وعلى رغم تفوّق إسرائيل عسكرياً على العرب مجتمعين، وامتلاكها أسلحة نووية، وإدراك الإسرائيليين أنه في حال قيام دولة فلسطينية، فإنها سوف تكون ضعيفة عسكرياً، ومرتبطة اقتصادياً لسنوات طويلة بإسرائيل، إلا أن القوى الإسرائيلية، بيسارها ويمينها، حاكمة ومعارضة، وبغضّ النظر عن الخلافات الأيديولوجية السياسية القائمة، كانت وما زالت موحّدة حول مفهوم الأمن بأبعاده الاستراتيجية، وجميعها تعبّر عن أربعة مخاوف أمنية رئيسية: **الأول**، خطر وقوع هجوم مباغت تشنّه الجيوش العربية يوماً ما ضد إسرائيل، تكون أراضي الضفة الغربية وقوات السلطة الفلسطينية رأس حربته. و**الثاني**، تحوّل الدولة الفلسطينية يوماً ما إلى دولة معادية لإسرائيل، تسعى إلى تحقيق طموحات الفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية، وإعادة اللاجئين والنازحين إلى بيوتهم، وتستعين بالفلسطينيين في إسرائيل لتحقيق هذه الأهداف. و**الثالث** أن تعقد يوماً تحالفات واتفاقات مع قوى إقليمية معادية لها. و**الرابع**، أن يواصل المتطرفون الفلسطينيون تنفيذ عمليات إرهابية عبر أراضي الدولة الفلسطينية[١٨].

وما يجدر ذكره في هذا السياق، أن ثمة انقساماً في المواقف داخل إسرائيل حول ضرورة تحقيق إسرائيل السلام مع جيرانها، فما بين تيار يدعو إلى الإسراع بإبرام اتفاقية سلام مع الفلسطينيين والعرب (تيار الأحزاب اليسارية) مثل حزب «ميرتس»، والأحزاب العربية وحركة «السلام الآن»، وتيار ما زال يتمسك بمقولة أرض إسرائيل التاريخية، ويرفض التنازل عن السيادة في المناطق المحتلة، وتمثله الأحزاب اليمينية بقيادة الليكود والأحزاب الدينية، ويرى هذا التيار أن أمن إسرائيل يتحقق من خلال امتلاك

(١٨) يتسحاق مردخاي، «زعامة أمنية في مجتمع مجزأ،» **هآرتس**، ١٩٩٨/٩/٢٠.

القوة، وأن إسرائيل القوية هي القادرة على فرض السلام على العرب دون حاجتها إلى تقديم تنازلات في مجال الأراضي، وإمكانية قيام حكم ذاتي للفلسطينيين في ظل السيادة الإسرائيلية.

يبرز تيار ثالث هو تيار «الأحادية»[١٩]، القائم على فكّ الارتباط والحل الأحادي والجدار العازل، وهذا التيار يمثله حزب «كديما»[٢٠] الذي يترأسه إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، وعلى ما يبدو أن ديناميكيات الفصل الأحادي ستغدو السياسة المستقبلية التي ستسير عليها إسرائيل. هذه السياسة أفضت إلى سقوط مبدأين أساسيين في التفكير الأمني الإسرائيلي، حكم أحدهما تاريخياً، فيما الثاني تحكّم في «سياستهم الفلسطينية» منذ أن بدأت عملية مدريد ــ أوسلو: **الأول**: وهو أرض إسرائيل الكبرى، حيث لم يعد هناك سوى أقلية ضئيلة تؤمن بهذا المبدأ وتتمسك به، فالتوقيع على اتفاق أوسلو، كان بداية «الزلزال» الفكري الذي ضرب الإجماع الإسرائيلي حول هذا المبدأ، وتنفيذ اتفاق الخليل زمن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو وحكومة الليكود، وبعده «النبضة الثالثة» من إعادة الانتشار، ولاحقاً الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في عهد إيهود باراك، وفي ما بعد تفكيك مستوطنات غزة والانسحاب عنها، الذي كان بمثابة «الارتداد» الأهم إلى سقوط ذلك المبدأ. و**الثاني** هو الأرض مقابل السلام، الذي حكم عملية السلام، وكان أحد أهم مرجعياتها، فالغالبية الإسرائيلية لم تعد تتمسك بهذا المبدأ، فهي ليست معنية بالسلام مع الفلسطينيين أو العرب، ولا تصرف جلّ وقتها في التفكير بخصائص «الشريك الفلسطيني»، وثمة قناعة عامة تفيد بأن إسرائيل ستتخلّى عن أراض محتلة، لغايات تتعلق بأمنها الوطني وحساباتها الديمغرافية، دون أن تنتظر أو تشترط، في المقابل، سلاماً شاملاً أو تطبيعاً جدياً مع الجانب الآخر، ودون أن تنتظر انبثاق شريك فلسطيني في العملية السياسية، تقبل به وترضى عنه، إذ لم تعد إسرائيل تكترث بمن يحكم الضفة أو القطاع، إلا من الزاوية التي تخصّ أمنها، ولم تعد لدى التيار المركزي فيها اهتمامات خاصة بهوية الشريك الفلسطيني

(١٩) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون، وهو يتحدث في مؤتمر في مدينة هرتسليا، عن نيته في تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد، يترتب عليها انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. وقد طبق شارون خطته هذه في صيف ٢٠٠٥، وقد أدت خطط شارون إلى نشوء تخمينات حول دوافعه. ومن بين التفسيرات المقدمة أن شارون أراد تحرير إسرائيل من عبء قطاع غزة، وإبعاد الضغط الدولي عنه، والاستجابة لما يراه العديد من الإسرائيليين تهديداً ديمغرافياً تفرضه نسبة الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلة، أو كما قال دوف فاسغلاس منسق خطة فك الارتباط عن الفلسطينيين: إن خطة شارون الأحادية تجعل من المتيسّر لإسرائيل الوقوف بشكل ملائم في وضع مؤقت يبعد إسرائيل قدر المستطاع عن الضغط السياسي، انظر: دوف فاسغلاس في: **هآرتس**، ١٨/١٠/٢٠٠٤.

(٢٠) أسس شارون هذا الحزب رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٥، بعد أن تبنّى سياسة الحلول الأحادية الجانب، واهتزت فرصته بالاستمرار في ترأس حزب الليكود، بعد الحملة القوية والمؤثرة التي تبناها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو المعارض لخطة الانفصال عن غزة، وقد ترأس شارون حزب «كديما» إلى أن دخل في غيبوبة، فتزعم هذا الحزب من بعد شارون، إيهود أولمرت.

وأحواله، فهي ماضية في سياساتها الأحادية، وماضية في فرض الحل النهائي بخرائطه الجغرافية والديمغرافية والمائية، الأمنية والسياسية، دون انتظار أحد.

النظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة تقول إن الأرض: الضفة الغربية والجولان، لم تعد حاسمة الأهمية في توفير الأمن لإسرائيل، ذلك أن التهديدات الأساسية للأمن الإسرائيلي تتجلّى في «الإرهاب» و«أسلحة الدمار الشامل»، الإيرانية على وجه التحديد، والتطور في منظومة الصواريخ البالستية، التي اختصرت جغرافية الزمان والمكان، ومثل هذه التهديدات لا تحول دونها أراضي الضفة والجولان المحتلة. على أن ذلك لا يعني أن الجلاء عن هذه المناطق المحتلة بات وشيكاً، أو أن استمرار احتلالها سيفقد مبرّره، فالاحتلال له «مبرّرات» عدة، أهمها الأمن، ولكنه ليس المبرّر الوحيد.

لا شك في أن التجربة التاريخية تبيّن أن السلام الدائم لإسرائيل لن يتحقق إلا عندما تطمئن الأخيرة إلى احتواء كل التهديدات الموجّهة إليها، وتشعر بأن الوضع في المنطقة يوحي بالاستقرار الدائم، وهذا ما لا يمكن أن يحصل، «لأن الشرط الأول لقيام سلام ثابت ومستقر، هو الثقة المتبادلة تجاه إسرائيل، ليس متوفراً، وهذا ما تراه إسرائيل نفسها»[٢١]. وبالتالي، فإن التسوية السلمية، بالمفهوم الإسرائيلي، ما هو إلا مبدأ تستفيد منه إسرائيل لاختيار السلام من ناحية، ولاستمرار أيديولوجيتها المبنية على القوة والعنف من ناحية أخرى،. وليس بالضرورة أن تدخل إسرائيل في حروب جديدة، ولكنها بالضرورة ستشترك بقوة في صنع السياسات العسكرية في المنطقة، من منطلق الشريك والخبير والمنتج للسلاح الذي تحتاج إليه المنطقة، وستحرص على ضرورة وجود عدو للمنطقة حتى لا يوجد مبرّر لأي هدوء يسود المنطقة.

وعلى الرغم من اهتزاز مفهوم الأمن الإسرائيلي الاستراتيجي أكثر من مرة منذ قيام دولة إسرائيل، وتأكيد التجارب الملموسة، في أكثر من محطة بارزة، فإن احتلال أراضي الغير بالقوة، والتفوق العسكري لم يوفّر ولا يوفر الأمن الكامل لإسرائيل، إلا أن مخاوفها الأمنية، المقرونة بالمطامع التوسعية، وبالشعور بالتفوق العسكري والاقتصادي والحضاري، تنسيها كل الدروس المستخلصة من التجربة، بما في ذلك تلك التي استخلصها خبراؤها الأمنيون من الانتفاضة الأخيرة (انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠)، ومن المواجهة العسكرية مع حزب الله (١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦).

وعليه، فإن استمرار تمسك القيادة الإسرائيلية بمفاهيم الأمن القديمة، سوف يعطل تقدم أي مفاوضات قادمة، وسيطيل أمد الصراع سنوات طويلة. ومن المهم الإشارة أيضاً، في هذا السياق، إلى أن اتفاقيات السلام العربية ــ الإسرائيلية، وإن أحدثت ثغراً واسعة في جدار الأمن الإسرائيلي، وغيرت جزئياً «مزاج» الشارع الإسرائيلي، تجاه الأمن والعلاقة مع العرب والفلسطينيين، لكنها لم ترقَ إلى مستوى تحرير مفهوم الأمن من تأثيرات

(٢١) اتصال شخصي مع غازي السعدي، متخصص في الشأن الإسرائيلي.

الأيديولوجيا الغيبية، ولم ترق إلى مستوى التأثير في القرار السياسي الأمني الرسمي، ولم تقتنع القيادات الإسرائيلية أن صنع السلام مع العرب يفرض تجريد الأمن القومي من الأيديولوجيا وسياسة التوسع والهيمنة. وعلى رغم اقتناع إسرائيل، وبعد مرور أربعين عاماً على احتلالها للأراضي العربية، أن القوة العسكرية والاحتلال لا يوفران الأمن والأمان لإسرائيل ومواطنيها، بل فقط السلام هو الذي يؤدي إلى ذلك، وأن التوصل إلى حل نهائي لن يتم إلا إذا اتخذت قيادة تل أبيب قراراً بالانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، إلا أن إسرائيل ما زالت تعتبر أن الأهداف الاستراتيجية العليا لها هي المحافظة على أمنها من خلال تحييد أي تهديد عسكري عربي، وفي الوقت نفسه إرساء أسس الحل السياسي في المنطقة، ولكن تلك التي تنسجم مع أهدافها الاستراتيجية العليا، وهي «الأمن أولاً».

ثالثاً: أمن إسرائيل برؤية اقتصادية

ثمة اهتمام إسرائيلي بدا واضحاً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ينصبّ على صوغ مشاريع للتعاون الاقتصادي الإسرائيلي ـ العربي، ووضعت المؤسسات الإسرائيلية المتخصصة عشرات الأبحاث التي تناولت مشاريع لأنشطة اقتصادية إسرائيلية ـ عربية. لكن تلك المشاريع بقيت دون نسق محدّد أو إطار جامع، إلى أن قام جناح من قيادة حزب العمل الإسرائيلي بوضع «عملية السلام والتعاون الاقتصادي» في إطار مشروع بناء نظام إقليمي جديد. وكان أفضل من عبّر عن هذا المشروع، وتولّى التنظير والترويج له، وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس، وشرحه في كتاب صدر في خريف سنة ١٩٩٣ بعنوان: **الشرق الأوسط الجديد**.

ويبدو أن طرح «بيريس مشروع الشرق الأوسط الجديد استمد مقوّماته الفكرية والأيديولوجية من الأطاريح التي جاء بها أو ـ بشّر بها ـ مؤسس الصهيونية ثيودور هيرتزل، التي تدعو إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة حيوية اقتصادياً تلعب فيها إسرائيل دور القائدة والمركزية، حيث تتحكم بالنشاطات الاقتصادية، بما يعزز مكانتها الإقليمية والدولية»[٢٢].

وتعبيراً عن الرؤية الاقتصادية كاستراتيجية إسرائيلية جديدة، أكد أبا إيبان[٢٣] أمام مؤتمر السلام المنعقد في جنيف[٢٤] عام ١٩٧٣، أن الضمان الأساسي لأي اتفاق للسلام، هو

(٢٢) كان ثيودور هيرتزل من أوائل الكتّاب والقادة الصهاينة الذين نظروا إلى إسرائيل (الكبرى) بمنظار اقتصادي، وليس بمنظار جغرافي، بمعنى تحقيق الحلم الصهيوني الخاص بإسرائيل، اقتصادياً وليس جغرافياً.

(٢٣) وزير الخارجية الإسرائيلية السابق، ويسمى في اللغة العبرية «أبا إيفين»، وتولى منصب وزير الخارجية من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٤.

(٢٤) انعقد مؤتمر السلام في جنيف في ١٩٧٣/١٢/٢٤ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً، وشارك فيه كل من الأردن ومصر وإسرائيل.

انتشار شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأقطار العربية على غرار نموذج الجماعة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية[٢٥].

تكفي نظرة إلى مشروع «الشرق الأوسط الجديد» لإدراك أنه مشروع لا يتوقف عند حدود إقامة «سوق شرق أوسطية»، بل هو في صيغته الإسرائيلية المتداولة مشروع لتأسيس نظام إقليمي جديد؛ مشروع مشترك يجد هدفه النهائي «في إنشاء مجموعة إقليمية من الأمم، لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة، تتشكل وفق نموذج المجموعة الأوروبية»[٢٦]. وقد اعتبرت الأفكار التي جاء بها هذا المشروع بمثابة الإطار الموجّه لمستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، ؛ إنها انعكاس للبعد الاقتصادي في التفكير الإسرائيلي وآفاقه المستقبلية[٢٧].

لا شك في أن مراجعة الأفكار التي جاء بها شمعون بيريس تفيد أن مشروع الشرق الأوسط الجديد يتضمن إقامة نظام إقليمي جديد يتولى مهمة تثبيت بناء هيكلي متكامل من الهيئات واللجان الإقليمية المشتركة، الفنية والاختصاصية والاقتصادية والتنسيقية، بمعنى أن تنفيذ المشروع يستدعي إقامة بنية أو بنى تنظيمية ترسم حدوداً للنظام الإقليمي المقترح، وتحدّد وظائفه وتتوسع بتوسعه، من خلال تشييد اقتصاد إقليمي عبر ثلاث مراحل، هي:

ـ إقامة مشاريع تعاون مشتركة ثنائية ومتعدّدة الأطراف.

ـ إشراك مؤسسات اقتصادية دولية في إنجاز مشاريع تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة.

ـ صوغ سياسة اقتصادية للمجموعة الإقليمية الشرق أوسطية مع إقامة وتطوير مؤسسات إقليمية رسمية[٢٨].

بحسب المفهوم الإسرائيلي، فإن تطبيق هذا النظام يقوم على ثلاث مراحل: **الأولى**، تبدأ من إقامة «كونفدرالية» تجمع فلسطين والأردن وإسرائيل، أي إقامة اتحاد اقتصادي يضم الأطراف الثلاثة. أما المرحلة **الثانية**، فتنطلق من توسيع منطقة الاتحاد الاقتصادي الثلاثي لتشمل سورية ولبنان. و**الثالثة**، وهي تشكيل مجموعة بلاد الشام المكوّنة من الأطراف الموجودة في المرحلة الثانية، ليضاف إليها مصر ودول مجلس التعاون الخليجي.

في ضوء هذا التصور، فإن المدخل الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي سيمكّن إسرائيل من تحقيق أهداف اقتصادية واسعة، تبدّد قلقها الاقتصادي، وتؤمن لنفسها عمقاً

(٢٥) جمال مصطفى السلطان، **الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي** (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٦٢.

(٢٦) بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ٣٢.

(٢٧) السلطان، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

اقتصادياً، يوفّر لها مساحة كبيرة من المراوحة من خلال تخلّيها عن الانشغال بأمن الحدود الجغرافية القريبة والتفكير بأمن الأعماق الاقتصادية البعيدة.

فـ «الشرق أوسطية»، وفق الرؤية الإسرائيلية، تشمل أبعاداً سياسية وأمنية، وأخرى اقتصادية. ما يهمنا في دراستنا هذه، هو الجانب الأمني في المشروع. ولموضوع الأمن الإسرائيلي في إطار الفكرة الشرق أوسطية، وفي الإدراك الاستراتيجي، معنى واحد، هو ضمان التفوّق العسكري الإسرائيلي بشقيه التقليدي وغير التقليدي. وهذا المشروع يستهدف استبدال أمن الحدود الجغرافية بأمن الأعماق الاقتصادية. لذلك ستكون مهمة إسرائيل في المرحلة القادمة بناء الأبعاد الأمنية بإطار اقتصادي جديد، وبما يمكّنها من التسلل إلى مفاصل الاقتصاديات العربية عبر المعابر الأردنية والمصرية، وفي ما بعد السورية واللبنانية[٢٩]، مما يمكّنها من السيطرة على اقتصاديات السوق، نظراً إلى تفوّق قدراتها الاقتصادية مقارنة بالاقتصاديات العربية.

ما يجدر التنويه إليه، عند الحديث عن النظام الإقليمي الشرق أوسطي، هو أن هذا المشروع الإسرائيلي عبارة عن وليد مرحلة تاريخية محدّدة، هي مرحلة لم تستكمل معالمها بعد. ومن الخطأ التعامل مع هذا المشروع كرسم تخطيطي جاهز ومهيأ للتطبيق والتنفيذ، لأن جوانب مما يطرحه المشروع ذات طابع تجريبي، ويُعْتَمَد في قيامه وتنفيذه على الأطراف العربية التي قد يكون لها تصوّرات أخرى، أو قد تجد نفسها غير قادرة على تبنّي المخطط الإسرائيلي، إضافة إلى أن إسرائيل قد تجد نفسها بحاجة إلى إدخال تعديلات واسعة عليه. كذلك يمكن أن تفرض تطورات وتعقيدات الواقع في حركته الفعلية مساراً مختلفاً عند بدء تطبيق المشروع، حتى إذا افترضنا موافقة الأطراف عليه. والأهم من ذلك حصول توتر بين عناصر المشروع، كما هو الحال بالنسبة إلى تجميد عملية السلام، وبالتالي توقف هذا المشروع عن التداول. ومهما يكن من أمر، فإن هذا الطرح يحظى بمساحة لا بأس بها في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، القائم على أهمية إقامة الاقتصاد الشرق أوسطي على قاعدة عريضة من مشاريع الربط الإقليمي الاستراتيجي في المنطقة، سواء على صعيد السياحة، أو الزراعة، أو الصناعة، أو البيئة... الخ، بحيث تؤدي هذه المجالات إلى تحقيق الأمن الإسرائيلي وتثبيت استقراره في المنطقة.

رابعاً: مستقبل الأمن الإسرائيلي

سيبقى مفهوم الأمن بالنسبة إلى إسرائيل هاجساً دائماً ومستمراً، وسيظل هذا المفهوم رهن حقائق وتاريخ جغرافيا الصراع. وبمقدار ما تزداد شهيّة إسرائيل للتسلح، تتسع دائرة التحديات والأخطار التي تستشعر بها.

فعلى رغم الإنجازات التي حققتها إسرائيل في مجال احتلال الأراضي وتوسيع

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

رقعتها، وفي مجال القدرات العسكرية التي تملكها، خاصة في المجال النووي، وقوة الردع التي تتحلّى بها، وهيبة جيشها (الذي لا يقهر)، إلا أنها لم تستطع توفير الأمن الشخصي لسكانها. وفي الوقت الذي يتركّز فيه الحديث في الوقت الراهن على السلام بين العرب وإسرائيل، فإن الحرب لا تزال هاجساً إسرائيلياً قائماً، ويمكن الاستنتاج بأن الحيازة الإسرائيلية لمزيد من القوة العسكرية تغري إسرائيل بالاندفاع نحو إيجاد أوضاع جديدة في المنطقة أكثر ملاءمة لها.

كما يتضح من معطيات الدراسة، فإن النظرية الأمنية الإسرائيلية بدأت تتكيف ببناء قدرتها العسكرية على تقديم تنازلات لا تمسّ جوهر الأمن الإسرائيلي، بمعنى تقديم تنازلات في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية المحدودة، أو التي يمكن تعويضها بطرق أخرى، وبات التفكير الأمني الإسرائيلي يتجه إلى تعزيز قدراته الدفاعية في مواجهة أسلحة الدمار الشامل والحرب على الإرهاب، إذ تبيّن أن خطر الحروب الصغيرة وأسلحة الدمار الشامل على وجود إسرائيل هو أعظم من أي وقت مضى، وباتت مسألة الأرض في مفهوم النظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة غير حاسمة في توفير أمن اسرائيل في ظل التسابق المحموم إلى امتلاك الدول أسلحة غير تقليدية أو صواريخ، سواء كانت عابرة للقارات أو متوسطة أو قصيرة المدى، فكان لوصول الصواريخ العراقية إلى عمق إسرائيل في عام ١٩٩١، ومن ثم صواريخ حزب الله في تموز/يوليو ٢٠٠٦ دور كبير في ما حصل ــ ويحصل ــ من تبدّل على النظرية الأمنية الإسرائيلية، إذ دفع ذلك التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي إلى تبنّي نظرة مستقبلية يتم التركيز فيها على تطوير وبناء نظام دفاع جوي تكتيكي ضد الصواريخ البالستية، مع تطوير وحيازة أنظمة الاستطلاع الإلكترونية للإنذار المبكر، سواء بواسطة الطائرات أو بواسطة الأقمار الصناعية القادرة على التصوير أيضاً، والهدف من ذلك هو محاولة ضرب قواعد الصواريخ قبل التمكّن من إطلاقها.

وعند الحديث عن مستقبل الأمن الإسرائيلي، يتضح من المتابعات للخطاب الاستراتيجي لدوائر صنع القرار في إسرائيل، أن الأخيرة تولي اهتماماً مركزياً لتحقيق جملة من المتطلبات المستقبلية لحماية وتحصين أمنها القومي، أبرزها:

١ ــ التركيز على القواعد التقليدية التي قامت عليها النظرية الأمنية، وهي الردع، والإنذار المبكر، والقدرة على تحقيق نصر حاسم وسريع، وجيش قوي مزوّد بأحدث التقنيات العسكرية.

٢ ــ ستعمل إسرائيل على حماية إقليمها الجغرافي، المقصود به المنطقة الموجودة تحت سيطرتها على جانبي «الخط الأخضر»، عبر تطبيق خطط سكانية واقتصادية ذات مضامين عسكرية في مناطق ١٩٤٨، واحتواء الضفة الغربية في أي حلّ قادم من خلال مواصلة بناء جدار الفصل الذي سيتحكم استراتيجياً بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. يضاف إلى ذلك تعويض الخسارة المترتبة على الانسحابات الإسرائيلية من جنوب لبنان وقطاع غزة بإجراءات وترتيبات تضمن الأمن الإسرائيلي.

٣ ــ وجود مؤسسة عسكرية ضخمة، وضرورة سيطرتها على أوجه الحياة الإسرائيلية كافة من أجل تهيئة حشد بشري ضخم لتحقيق مقولة الشعب المسلّح، وتعويض ضعف وقلة العنصر البشري الإسرائيلي، ومحاولة خلق الشعور الدائم بالقلق وعدم الاستقرار بخلق حالة من التوحّد والانصهار داخل المجتمع الإسرائيلي. وستبقى الأداة العسكرية لدى إسرائيل، الأكثر ترجيحاً كأداة نظامية للتعامل مع معطيات البيئة الإقليمية. وبسبب هذه الأهمية ستبقى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حريصة على ضمان مستوى متقدم من التفوّق العسكري النوعي بشقّيه التقليدي، وغير التقليدي. وسيزداد اعتماد إسرائيل أكثر من الناحية العسكرية الصرف، على تفوّقها التكنولوجي، ويقتضي هذا إحياء صناعة الأسلحة المتقدمة فيها، واستيعاب تكنولوجيات الولايات المتحدة الأكثر ملاءمة، خاصة في ما يتعلق بمنظومات الصواريخ البالستية. وستخصص إسرائيل المزيد من الأموال لجمع المعلومات والنظم التي توجد قاعدتها في الفضاء.

٤ ــ ستعزّز إسرائيل قدراتها الاقتصادية، وخصوصاً في ميدان الصناعة والقاعدة التكنولوجية المتقدمة، فالفكر الأمني الإسرائيلي وتحقيقاً لأهدافه الاستراتيجية العليا، لن يغفل بما تضطلع به الأدوات غير العسكرية، فقد أشار شمعون بيريس إلى أن هموم إسرائيل الأمنية لم تعد محصورة بآفاق عسكرية ضيّقة، إنما تمتد لتشمل أنماط التفكير بصياغات جديدة لا تقتصر قوانين عملها على الوسيلة العسكرية لتأمين مستلزمات التفوّق المنشود، ولعل طروحات «لشرق أوسطية» تأتي في مقدمتها. وستحاول إسرائيل إظهار نفسها كقيادة إقليمية قادرة على التحكم في الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية مع المنطقة.

٥ ــ ستحاول إسرائيل في سياستها الأمنية المستقبلية تأكيد أهمية استراتيجيتها في مواجهة «الأعداء الجدد» في المنطقة، الذين تحذّر إسرائيل من تزايد نفوذهم، وهم: «الإرهاب»، و«الأصولية الإسلامية»، و«أسلحة الدمار الشامل»، و«البرنامج النووي الإيراني»، و«حرب العصابات في الأراضي الفلسطينية»، و«حزب الله» في جنوب لبنان... «لأنه من الصعب انتصار إسرائيل في حربها ضد مقاتلي العصابات، ومن أجل اجتثاث العصابات من جذورها يجب قطع محاور إمدادتها مع الخارج، وربما الأهم من ذلك، قطع الصلات بينها وبين السكان الذين يؤيدونها»[٣٠].

٦ ــ الاعتماد على الحرب الوقائية، وذلك انسجاماً مع اعتماد إسرائيل على نظام الاحتياط الموسّع، والاحتفاظ بقوات نظامية قليلة العدد. وستكون إسرائيل مستعدة للقيام بضربات استباقية مفاجئة من أجل شلّ قدرة الخصم على حشد القوات لمواجهة إسرائيل.

٧ ــ ستعزّز إسرائيل سعيها الحثيث والمتواصل من أجل وصولها إلى تحقيق تفوّق عسكري في الشرق الأوسط، وسيحظي الجيش الإسرائيلي بقسط وافر من التطوير بدعم من

(٣٠) زئيف بونين في: **نتيف** (١٩٩٩)، ص ٤٤، ترجمة خالد عايد. والكاتب هو المدير العام لهيئة تطوير الوسائل القتالية (رفائيل) سابقاً، وباحث كبير في مركز بيغن - السادات للأبحاث الاستراتيجية في جامعة بار إيلان، إسرائيل.

الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في مجالات حوسبة السلاح في ميادين عسكرية متنوعة، إضافة إلى إدخال أسلحة متقدمة في وحدات الجيش الإسرائيلي تفوق كل ما تمتلكه الجيوش العربية، كجزء من خطة بناء مجال حيوي يضمن لإسرائيل تفوّقها وتقدمها، عسكرياً وتكنولوجياً (خاصة التكنولوجيا العسكرية) على الدول العربية المحيطة بها، وأيضا على إيران وتركيا.

٨ ــ ستستند إسرائيل في أي حرب تخوضها في المستقبل إلى سلاح الجو، وستحاول استغلال تفوقها في هذا السلاح كي تنتصر مع إصابات خفيفة قدر الإمكان.

٩ ــ ستحاول إسرائيل الاستثمار الأمثل للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدعم المادي (اقتصادياً وعسكرياً)، باعتبار هذا الاستثمار يعدّ من أهم دعائم الأمن الإسرائيلي.

لا شك في أن أصعب قرار ستواجهه إسرائيل في السنوات القادمة هو القرار المتعلق بمستقبل الأراضي التي تحتلها، وستكون المطالب الإسرائيلية بخصوص تسوية شاملة هي تلك التي ستأتي وفق رؤية إسرائيل للسلام ومقاس الأمن لديها، وستنطلق المطالب الإسرائيلية بخصوص أي تسوية قادمة مع العرب أو مع الفلسطينيين تحديداً من النقاط التالية:

ــ موافقة إسرائيلية على إقامة دولة فلسطينية منقوصة السيادة في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تكون لها سيادة على الأفراد، دون أن يمتد إلى الأراضي التي تسعى إسرائيل إلى تهويدها من خلال بناء المستوطنات لاستيعاب المهاجرين الجدد إلى إسرائيل، مع تأكيد عدم التفاوض مع المنظمات التي تعتبرها «إرهابية»، وضرورة مواصلة السلطة الفلسطينية عمليات قمع المنظمات الفلسطينية الرافضة للتسوية السياسية.

ــ التفكير شبه الرسمي السائد بشأن «خيار السلام»، ضمن «الخيارات الاستراتيجية المستقبلية» يحمل جوانب معقّدة، إذ ستبقى اعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، واستخدام القوة المسلحة لا يتعارض في المفهوم الإسرائيلي مع المفاوضات السياسية، كما أن مفهوم إسرائيل للسلام نفسه يثير ارتباكات لا نهاية لها في المنطقة العربية، ولا سيما في ظل وجود حكومة إسرائيلية يطغى على سياساتها سمة الأحادية والانفصال من جانب واحد، ففكرة خيار السلم لم تستقر على أرضية ثابتة بعد في إسرائيل.

ــ ستطالب إسرائيل بترتيبات أمنية مع الفلسطينيين، ومع سورية ولبنان، بحيث تبقي على حالة «اللاحرب» و«اللاسلم»، وإيجاد حدود توفر لإسرائيل أمنها، وفق استراتيجية «الأحادية»، التي ستسلكها حكومات إسرائيل القادمة بصرف النظر عمّن سيشكلها أو يرأسها ويشارك فيها، ما يجعل الحديث العربي المتفائل عن فرص تنفيذ خريطة الطريق، حديثاً ساذجاً، لا معنى واقعياً له، سوى الضلوع عن قصد أو دونه، في عملية «تقطيع الوقت» التي أتقنت الحكومات الإسرائيلية فنونها وأساليبها بتفوّق.

ـ ستخضع الخطوات القادمة لإسرائيل، سواء على صعيد: الحدود، أو التسوية، أو الجدار الفاصل، لمعيار أساسي، هو معيار الأمن، وفي القلب من المعيار تأتي مسألة التهديد الديمغرافي، كهاجس يؤرق قادة إسرائيل الذين يحلمون بنقاء الدولة اليهودية. من هنا، فإن ثمة قناعة عامة تفيد بأن إسرائيل ستتخلّى عن أراض محتلة في المستقبل، لغايات تتعلق بأمنها الوطني وحساباتها والديمغرافية، دون أن تنتظر أو تشترط، في المقابل، سلاماً شاملاً أو تطبيعاً جدياً مع الجانب الآخر، ودون أن تنتظر انبثاق شريك فلسطيني في العملية السياسية، تقبل به وترضى عنه. فهناك من يؤكد أن «الخطر على أمن إسرائيل ينبع من الخلل في التوازن الديمغرافي، الذي سيؤدي في المستقبل إلى غالبية عربية، سواء كان ذلك على مستوى دولة اسرائيل، الذين سيطالبون بدولة كل مواطنيها، أو على مستوى الأراضي المحتلة. ولذلك يتوجب إعادة تعريف المصالح الإسرائيلية ببناء الدولة اليهودية والديمقراطية. وما يتم على أرض الواقع من استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لن يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

ولذلك يجب تقسيم الأرض، ليس مقابل السلام المنشود مع العرب، وإنما بسبب أن إسرائيل في حال عدم قيامها بذلك لن تكون هناك دولة يهودية، وستكون حكومة الدولة الإسرائيلية في المستقبل حكومة الأقلية اليهودية التي تحكم الأغلبية العربية، وذلك ما أثبت التاريخ عدم واقعيته. لذلك لا مفرّ من تقسيم الأرض بين الشعبين، حتى لو كان ذلك من جانب واحد»[٣١].

خاتمة واستنتاجات

لعل إشكاليات الأمن الإسرائيلي وتحدياته كانت وما زالت واحدة من أهم الفواصل التاريخية في رسم التوجّهات الاستراتيجية للسياسة الإسرائيلية، داخلياً وخارجياً، وهي إشكاليات استهلكت من تلك الدولة قدراً ليس بالقليل من الجهد، مع كل ما أحاط ذلك من ردود أفعال وتطورات. فقد جاء الفكر الإسرائيلي نتاجاً لعقائد دينية وسياسية امتزجت فيها الدعوات التوسعية المدعمة بالآلة العسكرية تحقيقاً لأهدافه الاستراتيجية.

لقد تناول هذا البحث ركائز المنهج الإسرائيلي في ما يتعلق بقضية الأمن، تحديداً فترة عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٦. وتبنّى البحث مفهوماً للأمن الإسرائيلي يمكن تلخيصه بـ «الوسائل والأساليب الإسرائيلية المتاحة للدفاع وحماية القيم الأساسية لإسرائيل»، وذلك من خلال ارتباط هذا المفهوم بالكتلة الحيوية، وبباقي القدرات الشاملة لها (اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، وعسكرياً).

على رغم التحولات الجيو ـ سياسية التي شهدها العالم والمنطقة، بشكل خاص، خلال

(٣١) أرييه نائور، **أرض إسرائيل الكبرى** ([حيفا]: جامعة حيفا وزيمورا بيتان، ٢٠٠١)، ص ٩٧ (بالعبرية). المؤلف باحث ومحاضر في جامعة بن غوريون.

العقد الأخير من القرن العشرين، التي عزّزت من أمن إسرائيل، وأتاحت لها فرصاً ملائمة لحرية العمل السياسي، وتمتين مكانتها في معادلة التوازن العسكري في المنطقة، ولا سيما بعد انهيار القوة العسكرية العراقية، إلا أن إسرائيل باتت تواجه تحديات من نوع جديد، تفرض عليها التفاعل مع هذه البيئة الاستراتيجية المتغيّرة بكل ما تحمله، ليس فقط من فرص ومكاسب، بل الأهم من ذلك ما تحمله من تحديات ومخاطر وقيود، وما تركته من مفاعيل على درجة كبيرة من الأهمية في ما يتصل بنظريتها الأمنية.

أمام هذا الواقع الجديد، ظهرت مطالبات من كتّاب وقادة عسكريين ورجال إعلام وساسة في إسرائيل، بضرورة إعادة قراءة التحديات الداخلية والخارجية التي تقف أمام النظرية الأمنية الإسرائيلية، مع بلورة الخطط وإعادة صياغتها على وجه يتناسب مع تلك المتغيّرات. وقد لمست مراكز صنع القرار الاستراتيجي في إسرائيل ظهور التهديدات الأكثر خطورة على أمن إسرائيل منذ أوائل التسعينيات، ورأوا أن ثلاثية «الردع، والإنذار، والحسم» كدعامات أساسية في المفهوم الأمني الإسرائيلي، صارت تعكس رؤية قديمة، حيث فقدت إسرائيل الردع عام ١٩٧٣، وحرب لبنان ١٩٨٢ لم تنفع بشيء، ولم يرتدع أبناء الانتفاضة الفلسطينية، وجاءت حرب الخليج الثانية لتكشف بصورة واضحة عن ضعف صمود المؤخرة الإسرائيلية[٣٢]، وعزّز ذلك الضعف اندلاع انتفاضة الأقصى، والمواجهة العسكرية بين إسرائيل وحزب الله (تموز/يوليو ٢٠٠٦) التي كان أحد تداعياتها ــ بشهادة الإسرائيليين أنفسهم ــ ضرب بعض أسس وركائز النظرية الأمنية الإسرائيلية، وذلك من خلال إطلاق الصواريخ والتسلل واختطاف جنود إسرائيليين[٣٣].

وكان لتوقيع اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم بين إسرائيل والأردن، وقبل ذلك مع مصر، أثر إيجابي في تحسين البيئة الاستراتيجية والأمنية لإسرائيل، فقد مثّل نجاح إسرائيل من عقد اتفاق سلام مع الأردن عام ١٩٩٤ منعطفاً مهماً في الصراع العربي ــ الإسرائيلي، إذ قلّل من إدراك التهديد للأمن الإسرائيلي. واكتسب هذا الاتفاق أهميته من وجهة النظر الأمنية بالنظر إلى الافتراض الذي قام على اعتبار الأردن محور الجبهة الشرقية التي يمكن أن تضم الأردن وسورية والعراق. ومثل هذه الجبهة كان من الممكن أن تمثل تهديداً لقلب الأراضي الإسرائيلية التي يقطنها حوالى ٨٠ بالمئة من سكان إسرائيل. وهذا الأمر ينطبق على مصر أيضاً، لكن إسرائيل ما زالت تنظر إلى مصر من منظار المهدّد الحقيقي لها على رغم وجود اتفاق سلام بينهما، والخشية الإسرائيلية تنبع من تمكن جماعات إسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، من السيطرة على الحكم في مصر، مما يشكل عندها تهديداً للأمن الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن الجدل ما زال غير محسوم حول ما إذا كانت القوة أو السلام

(٣٢) أوري سمحوني، «الأمن والسلام،» **ملحق معاريف** (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩).
(٣٣) أهارون ليفران، «أفول قدرة الردع الإسرائيلية،» **نتيف**، العدد ٩٧ (٢٠٠١)، ص ٩١.

هما الضمان للأمن الإسرائيلي، فإن الإسرائيليين في الأغلب يعتقدون أن السلام القائم على القوة يمثّل الوصفة أو الضمان الحقيقي لأمن دائم ومطلق. وعلى الرغم من دخول إسرائيل في عملية التسوية السلمية مع الدول العربية، وكان من المفترض أن يستتبع ذلك تراجع أولوية قضية الأمن لدى القيادات الإسرائيلية، إلا أن ذلك لم يحدث من الناحية الفعلية، ولم يترجم على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن السلام يشكل عنصراً رئيسياً في تحقيق الأمن، بالإضافة إلى دوره المحوري في تقليل التهديد العسكرية، إلا أن الهواجس الأمنية ما زالت تسيطر على المنهج الإسرائيلي في التعامل مع البيئة الإقليمية المباشرة. وعلى رغم أن التجارب التاريخية تثبت أن احتلال أراضي الغير بالقوة والتفوّق العسكري لم يوفّرا، ولا يمكن أن يوفّرا، الأمن الكامل لإسرائيل، إلا أن مخاوف الأخيرة الأمنية، المقرونة بالمطامع التوسعية، وبالشعور بالتفوق العسكري، تنسيها كل الدروس والعبر المستخلصة من التجربة، بما في ذلك تلك التي استخلصها خبراؤها الأمنيون من الانتفاضة الفلسطينية، والمقاومة في جنوب لبنان التي ضربت أهم أسس وركائز النظرية الأمنية، وهو «الردع»، ــ على رغم ذلك ــ إلا أن القيادة الإسرائيلية ما زالت تتمسك بمفاهيم الأمن القديمة. من هنا تفترض الدراسة أن ذلك سيكون له تداعيات سلبية، سواء على صعيد تعطيل تقدم أي مفاوضات قادمة، أو إطالة أمد الصراع العربي ــ الإسرائيلي، والفلسطيني ــ الإسرائيلي، إلى سنين طويلة.

في هذا السياق، يمكن القول إن تغيّر البيئة السياسية والأمنية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، أصبحت في الوقت الراهن تصبّ في غير صالح إسرائيل، ما يطرح على أمنها تحديات ومخاطر كبيرة، خصوصاً على خلفية التحولات السياسية الاستراتيجية التالية:

١ ــ تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ــ الحليف الرئيسي لإسرائيل ــ في المنطقة التي باتت تشهد توترات واضطرابات أمنية لم تشهد لها مثيلاً من قبل، كما باتت تشهد مزيداً من العداء للسياسات الأمريكية، التي تؤثر مباشرة ومداورة في أمن إسرائيل واستقرارها.

٢ ــ تزايد نفوذ حركات المقاومة المسلحة في المنطقة، خصوصاً تلك المعطوفة على خلفية أيديولوجية (دينية) أو ما تسمى بـ «الأصولية الإسلامية»، ولا سيما أن هذه الحركات تتمتع ببعد شعبي جارف، وتقف من إسرائيل موقفاً معادياً، على أساس من عقيدتها الأيديولوجية ــ الدينية، والفصائل الفلسطينية (حماس)، و«الجهاد الإسلامي» خير دليل على ذلك. ولا شك في أن إخفاق الحرب الإسرائيلية على لبنان (في مواجهة حزب الله) عزّز من قوة هذه الحركات، سياسياً وشعبياً، في فلسطين ولبنان والعراق.

٣ ــ بروز إيران كدولة قوية منافسة، تحظى بنفوذ إقليمي قوي من قبل حزب الله وسورية، وهي أطراف ما زالت معادية لإسرائيل.

٤ ــ خطر الصواريخ البالستية ذات المديات المختلفة، التي اختصرت جغرافية المكان والزمان، وقللت من الأهمية الاستراتيجية للأرض.

وعليه، فإن التوصية التي يمكن أن نخرج بها من هذه الدراسة هي أن العرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً، جرّبوا تقديم كل ما يمكن لهم تقديمه لطمأنة إسرائيل على أمنها ووجودها، بل على حقها في الوجود والتفوّق أيضاً، وانتهوا إلى ما انتهوا إليه، إلى الخطط الأحادية الجانب والمجازر التي تقترفها إسرائيل يومياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، غير آبهة باليد الممدودة إليها للسلام. لذا، فقد آن أوان تجريب العرب لخيار الردع، فإسرائيل لن تقبل بسلام إلا على مقاس أمنها، أو إذا اقتنعت أن ثمن الاستمرار في احتلال الأراضي العربية أغلى بكثير من ثمن الجلاء عن تلك الأراضي والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين والسوريين واللبنانيين. إن أخطر التحديات التي تواجه اسرائيل الآن هي عدم الاعتراف بها في الوجود...، وهو ما تتخذ منه ذريعة للتمسك بعقلية القلعة العسكرية، بل العجز عن التأقلم الإقليمي والدولي.

ربما من هذا المنطلق، جاءت دعوة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إلى إسرائيل أن تختار بين أن تبقى أسيرة عقلية القلعة أو السلام[٣٤]، لكأنه يريد التذكير والإشارة إلى ما حدث العام ٧٣ قبل الميلاد عندما حاصرت جيوش الرومان مجموعة من اليهود في قلعة «المسادا» التي كانت آخر معقل لهم قبل أن يطردهم الرومان، واعتقدوا أنهم سينجون إن هم تحصّنوا بالقلعة، ولكن الرومان استطاعوا دخول القلعة، مما دفع اليهود الموجودين فيها إلى الانتحار الجماعي.

وهذه هي العقلية المسيطرة على النفسية والذهنية اليهودية منذ ذلك اليوم، مروراً بالأحياء التي كانوا يعيشون بها في أوروبا، وهي المسماة بـ «الغيتو اليهودي».

إشارة العاهل الأردني عبد الله الثاني التاريخية ـ التي يتفق معها الباحث ـ تنطبق بكليتها على إسرائيل اليوم، فهي أمام خيارين هما: أن تعيش محاصرة وبخوف ورعب، ودون أمن واستقرار لأبنائها وأجيالها القادمة، أو أن تختار السلام مع جيرانها العرب الذين قدموا لها مبادرة تاريخية في العام ٢٠٠٢، ووافقت عليها الدول العربية المجتمعة في قمة بيروت تحت عنوان «مبادرة السلام العربية» التي تؤمّن لإسرائيل اعترافاً عربياً بها، مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. إلا أن نظرة استشرافية مبنية على المعطيات الراهنة تكفي للدلالة بوضوح إلى أن إسرائيل ستبقى رهينة لعقلية القلعة المبنية على هاجس الأمن، الذي سيبقى حاضراً في كل سياساتها، الداخلية والخارجية ■

(٣٤) مقابلة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، مع التلفزيون الأردني، ٢٠٠٧/٣/٣.